

السبت 16-10-2010

1142- ما معنى التعتمة، وما هو "الدستور"

وتوقف الدستور،

آسف هناك شيء ما زال يصدر في أوراق ممثلثة "بكلام كثير"، و"إعلانات"، "كلام كثير"، و"إعلانات" قياسا على مقولة سعيد صالح، في مدرسة المشاغبين: (مارشات عسكرية، و.....)، هذه الأوراق ما زالت تحمل اسم الدستور، ولا أعرف مدى قانونية ذلك، لكنني أعرف أنه عمل غير مشروع بالقياس الأخلاقي، ذلك أن الدستور الذي سمحت لنفسى أن أكتب فيه منذ إصداره الأول سنة 1995 عام 1998 ثم عدت أكتب فيه في الإصدار الثاني منذ 23 مارس 2005، توقف فعلا، وعلى هذا الذي يصدر أن يجد له اسما آخر،

أنا لا أريد أن أكتب في هذا الموضوع لأسباب كثيرة، وسوف أعود للكتابة فيه لأسباب أكثر، وسأكتفى اليوم بذكر لمحات من تاريخي الشخصي معه، ومع رئيس تحريره بوجه خاص:

دعاني إبراهيم عيسى، دون معرفة خاصة، بصفته رئيس تحرير الدستور الأول سنة 1995 لكتابة عمود أسبوعي، تلكأت حتى أتعرف على "ما هو هذا الدستور الذي سوف أكتب فيه"، وحين أطمأننت اقترحت عنوانا غير مألوف وهو الذي ظل محتفظا به حتى الآن، أعنى حتى توقف للمرة الثانية، "تعتمة"، وحين سألتني إبراهيم لماذا؟ "يعنى ماذا؟"، كتبت أشرح ذلك على الوجه التالي:

التعتمة هي: الكتابة بقصد التحريك لا البلاغ، وقد استعرت لفظ "التعتمة" هذا من الحسن بن هانئ، وهو يقول (مازحا أو جادا):

وما الغرْمُ إلا أن ترأى صاحيا وما الغنْمُ إلا أن تتعنى الخمر

وقياسا أقول:

وما الغرْمُ إلا أن ترأى ساكنا وما الغنْمُ إلا أن يتعنى الرأى

ثم أضفت شارحا:

(إن) آفة ناسنا الألعن هي الجمود المغلف بالكسل، التي يقابلها على الجانب الآخر الاندفاع المتسارع بالاستسهال، والتعتعة هي تحريك محسوب بين هذا وذاك. وفرق بين كتابة وكتابة، فكتابة الخبر المعلومة هي نوع من الإخبار والبلاغ، أما كتابة الرأي ووجهة النظر، فهي دعوة للحوار والمراجعة، والتعتعة هي من النوع الثاني: ولزيد من الإيضاح:

- هي دعوة للقراءة الثانية قبل التسليم بظاهر القول،
 - وهي حفز للنظر في الجانب الآخر من المعنى الظاهر، لعله أهم، وأدل،
 - وهي رفض للمسارعة بـ "التعظيم سلام" لكل حروف مطبوعة،
 - وهي تحذير من هز الرأس بالموافقة حتى قبل أن تكتمل الجملة أو يتضح المراد،
 - وهي إغراء بإعادة النظر في الشائع المتفق عليه، حتى لو كان بديهيًا، أو مقدسًا.
- (ملحوظة: وحين أغلق الدستور في المرة الأولى، والثانية، شعرت أنهم يعتبرون مثل ذلك بوجه خاص من الكبائر)
- وكان من أوائل ما كتبت في الدستور الأول، ربما لاختبر مدى تحمله الاختلاف، تعتعة بتاريخ 5-3-1997 بعنوان "دستور يا الدستور" قلت فيها:

"..... وهكذا قبلتُ هذا الاضطراب الرائع حتى أختبر نفسي وأنا أتجاوز الحدود (وسوف أفعل حتماً، فهذا هو ما يدفعني عادة للكتابة) - لكنني لا أعرف ماهي حدود صحيفه الدستور التي على ألا أتجاوزها (لأتجاوزها) ولأبدأ بهذا الاختبار: "... في بلدنا كانت كلمة دستور "بفتح الدال" تعني: ولا مؤاخذه، أو: بالإذن، وكان الرد عليها دستورك معك، ولم أحاول أن أسأل أبى ماذا يعنى هذا كله، وما علاقة ذلك بدستور 1923 أو حتى دستور 1930، ناهيك عن الدساتير اللاحقة، فقد كانت دساتير "كيدا وكيدا".

وحين صدرت صحيفة "الدستور" لم أحاول أن أسأل أو أنساءل عن معنى اختيار كلمة الدستور اسماً لها، لأنها - أيضاً - مفهومة بالسياق، ورحت كالعادة أفق حذراً أمام العدد تلو الآخر حتى أتعرف عليها وأطمئن إلى مصادر تمويلها، وآنس بالأقلام على صفحاتها، وقد كان، ثم نشرت فيها مقالا ثم مقالا، وكان التحرير أمينا فلم يشطب حرفاً، ثم تلتفت رئيس التحرير فطلب مني المزيد، وعادة ما أعتبر ذلك مجاملة، وبعد حوار قصير جاءت فكرة هذا العمود، وأنا ضد الإلتزام الراتب بالكتابة خشية أن أضطر لأن أكتب والسلام، لكنني تذكرت أني لم أكتب في حياتي علماً أو رأياً أو أدباً إلا مضطراً: مضطراً من الداخل أو من الخارج، فالاضطرار عظيم حين يكون دافعا للبدء، فالإنجاز، لكنه قبيح إذا شكل محتوى الكتابة والعياذ بالله.

هذا ما كتبته ونشر بالحرف الواحد، ثم عدت في نفس التعتة ما تيسر من ملاحظات قاسية، ورفض صارخ لبعض ما جاء في أعداد سابقة قريبة، لا مجال لتكرارها هنا الآن لأنها كانت بمناسبة مضت عليها حوالى خمسة عشر عاما

ونشرها الدستور هذه التعتة دون تغيير حرف

وفي الإصدار الثانى عدت إلى عادتى القديمة ، وكتبت رأى فما يكتبه رئيس التحرير سبا في الشعب المصرى شخصيا، وأنا أعتبر نفسى - دون انتخابات ولا مجزئون- نائبا معينا من قبل ربنا للدفاع عن هذا الشعب الجميل، مهما رددوا " ماذا حدث له " "ماذا حدث للمصريين " ، ناسيين أنهم منهم وبهم، المهم كتبت في الإصدار التالى بتاريخ 25-1-2006 أراجع نفسى عن شعر كتبته وأنا في الرابعة عشر (سنة 1949) أصف ناسى قائلًا :

" وحتى المحاكات لا يتقنوها، مسوخ قرود بقايا بشر"،

لأننى وجدت نفسى كما جاء في تلك التعتة بذلك التاريخ أقول:

".... بعد حوالى ستين عاما توقفت عند هذا البيت أتساءل: من هم هؤلاء الذين كنت أفهمهم، وأتصور أنهم لم يصلوا إلى مرتبة القرود في التقليد، وأنهم : بقايا بشر"، يا ترى كنت أعنى ناسنا جميعا (الشعب)، كما يفعل أبو يحيى رئيس التحرير الآن حين ينزل على الشعب المصرى سلخا بلا رحمة، حتى أتصور أنه يعنى شخصا؟ هل كنت في هذه السن أوجه الخطاب لحكام سنة 1949 ولهم كل الحق في المحاكاة دون ادعاء؟ المهم أننى الآن انتبهت وهذا البيت الأخير يعاودنى أن المسألة تنطبق علينا جميعا: ناسا وحكاما، فلنركز على حكامنا تاركين الناس لأبى يحيى داعين أن يخفف جرعته علينا بعد حجة المرور إن شاء الله.

بل إننى لم أكتف بأن أنبهه عن ما يكتبه في صحيفته فحسب، بل رحلت أتابع حماسه المندفع القاسى الجاهز للشجب حتى فيما ينشره في غير صحيفته مثما فعل في "صوت الأمة"، فلم أتردد في الرد عليه، لا في صوت الأمة، وإنما في صحيفته شخصيا ، كتبت في الدستور في تعتة 24 -8- 2006 بعنوان أدب التحريض والإبداع الثورى أقول:

لعله من المفيد أن أذكر حوارا عابرا دار بينى وبين رئيس التحرير أثناء ذهابنا سويا إلى تسجيل برنامج ما في قناة ما، منذ سنوات، كان الحوار حول النقد الأدبى، والرواية بوجه خاص، من حيث دورها السياسى الثورى تحديدا، وبلغ حماسه أن فهمت أن رأيه أن العمل الأدبى الذى لا ينحاز إلى عواطف الجماهير الغفيرة ، ولا يحرك الناس تحريضا، لا يستحق أن يعد إبداعا هاما. بصراحة اختلفنا حتى كدنا نتشابه (وهذا من علامات الود والحميمية، أليس كذلك يا أبا يحيى). عاد لى هذا الموقف وأنا أقرأ رأيه الأخير في صوت الأمة

(عدد14الجارى) وهو يعلن غياب الأدب والأدباء عن المشاركة في الاحتجاج والتحرك والتحرير والإثارة حتى قال: "وهكذا لم يعد للأدب أى دور ولم تعد للأدباء أية أهمية"....إلخ

(مع أنه استدرك بعد ذلك)

وبعد

هذا هو الدستور الذى أغلقوه، وأقالوا إبراهيم عيسى، بل وأقالوا كل من يكتب فيه (على الأقل جيرانى فى صفحة الرأى التى كانت تستضيف تعتمعى، كم أوحشنى د. أحمد يونس يا ناس!!) نعم ، أقالوهم ليفسحو المساحة للإعلانات الحلوة جدا، جدا، التى سوف يتم من خلالها تحقيق الديمقراطية، والعدالة، وربما تشفع لقرائها لدخول الجنة، من يدرى، ولكن لماذا نعتب على هذا الواقع هكذا، برجاء مراجعة عدد أهرام الجمعة اليوم (14 الجارى)، فقد عجزت عن أعير حتى على مواقيت الصلاة لولا أنها فى أسفل الصفحة الأولى، ولا مؤاخذه

البقية فى حياة صحفكم التى تحاول (إن استطاعت أن تستمر أطول)

ولا عزاء للشركات العابرة للقارات.

ولنا عودة، لأن دلالة الحادث أكبر من الدستور، ومن إبراهيم عيسى، ومن مصر التى فى خاطرى وفى دمي

أنتظرونا بعد التقاط الأنفاس.